مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد 03/ العـــدد(01)
نوفمبر2021/ ص(63-84)

واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22فبراير2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة

The reality of political participation in Algeria after the popular movement of February 22.2019 and the challenge of building a new Algeria

(*) قندوز عبد القادر
(**) مبطوش الحاج

تاريخ الاستلام: 15 / 11 / 2021 تاريخ القبول: 25 / 11 / 2021 تاريخ النشر:10 / 12 / 2021

ملخص:

تمثل المشاركة السياسية جوهر الممارسة الديمقراطية، كونها تمكن الفرد من لعب دور أساسي في العملية السياسية، والجزائر في تجربتها الديمقراطية عرفت أزمة في مشاركة سياسية في جميع أشكالها منذ تبني التعددية السياسية، حيث عكف الشعب الجزائري على العزوف السياسي إلى غاية الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019 الذي أحدث تحولا في الخارطة السياسية في الجزائر، إلا أن أزمة المشاركة السياسية شكلت تحديا في بناء الجزائر الجديدة، وهو ما يفسر ارتباطها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة، خاصة في ظل الظروف والأزمات التي تعيشها الجزائر، ما يعكس لها العلاقة البراغماتية بين المواطن والسلطة، بحيث أنه كلما توافرت الشروط الاقتصادية و الاجتماعية زادت نسب المشاركة السياسية و اكتساب ثقة المواطن في مؤسسات الدولة.

الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، الحراك الشعبي ، الانتخابات، العزوف السياسي، الديمقراطية.

Abstract:

Political participation is the essence of democratic practice, as it enables the individual to play a key role in the political process, and Algeria in its democratic experience is a crises, in political participation at all levels since the adoption of political pluralism, as the Algerian people engaged in political reluctance until the popular movement of February 22,2019 which he brought about a transformation in the political map in Algeria, but the crisis of political participation, constituted a challenge in building the new Algeria, which explain its connection to economic and social factors to large extent, experienced by Algerians, which reflects to us pragmatic relationship between the citizen and the authority, so that whenever there is the economic and social situation, the higher rets of political participation and the citizen's gaining of confidence in the state's institutions

key words: Corona, Politique Participation, Popular movement, Elections ,Political reluctance, democracy

(*) طالب دكتوراه، جامعة ابن خلدون تيارت، مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة (الجزائر)
Abdeklader.guendouz@univ-Tiaret.dz
(**) استاذ التعليم العالي، جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر).

مقدّمة:

تشكل الانتخابات أحد أهم ركائز الديمقراطية فهي تعتبر الوسيلة التي يعبر بها النظام عن شرعيته، وهي التعبير عن الإرادة الصريحة للشعب عن إختيار من يحكمه، وذلك من خلال المشاركة السياسية التي تعد الانتخابات أحد مظاهرها المتعددة، وكانت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها السياسي، وخوضها المسار الديمقراطي الذي كان متعثرا في بدايته، إلا أن ما أرق النظام السياسي الجزائري طيلة مرحلة التحول الديمقراطي خاصة بعد إلغاء المسار الانتخابي ودخول الجزائر دوامة العنف هو ما زاد الهوة بين الشعب والسلطة و إنعدام الثقة، فاصبح ضعف المشاركة السياسية هاجسا كبيرا بالنسبة للسلطة الحاكمة، غزوف تام وصل إلى حد انكار شرعية النظام في البلاد، بحيث أصبح العزوف السياسي تقليدا سياسيا يتكرر في كل مناسبة، سواء العزوف عن المشاركة في التظاهرات السياسية، أو العزوف عن الانخراط في الأحزاب السياسية التي أصبح يراها المواطن مؤسسات شكلية للمعارضة وليست في صالح الشعب، وحتى المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، التي كانت يطغى عليها المال الفاسد، وهو ما ميز فترة حكم بوتفليقة لمدة عشرين سنة، الوفرة المالية التي شهدتها الجزائر في تلك المرحلة من جراء ارتفاع أسعار البترول، وما صاحبها من فساد الذي زاد من سخط الموطن على السلطة في مقابل تردي أوضاعه الاجتماعية، إلى غاية انطلاق الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019 الذي كان نتيجة إحتقان شعبي طيلة عشرين سنة، خرج فيها ما يقارب 24 مليون مواطن جزائري من كل الفئات بمطلب رفض العهدة الخامسة والمطالبة برحيل النظام وما صاحبها من توسع في المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وهو العدد الذي يمثل الهيئة الناخبة في الجزائر التي قاطعت المشاركة السياسية على مختلف أشكالها لمدة ثلاثين عاما من التعددية- إلا انه لا يمكن إنكار جملة التحولات التي شهدتها السلطة السياسية في البلاد و ما حققه الحراك حتى كتابة هذه السطور، إلا أن ذلك لم يكن كافيا في نظر الشارع، رغم الدعوة إلى بناء دولة جديد، وما صحبها من استحقاقات انتخابية إلا أن مشكلة ضعف المشاركة السياسية وبل زادت إلى أبعد من ذلك وعليه نطرح إشكالياتنا التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تبقى أزمة المشاركة السياسية في الجزائر مشكلة تؤرق النظام السياسي على الرغم من كل ما تحقق من الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح اشكالات الفرعية التالية:

ما هو واقع المشاركة السياسية في الجزائر؟

هل ساهم الحراك الشعبي في كسر قاعدة العزوف السياسي؟

هل الظروف والأزمات التي تشهدها الجزائر تعتبر تحديا للسلطة في بناء الجزائر الجديدة؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

الفرع الأول: تعريف المشاركة السياسية

التعريف اللغوي:للحديث عنه من الناحية اللغوية لابد في البداية لابد من إشارة إلى تركيبة هذا المفهوم فهو مكون من جزئين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الإنسان وكلمة (سياسية) كمصطلح اجتماعي.

كلمة المشاركة مشتقة من إسم المفعول للكلمة اللاتينية Participaté ويتكون هذا المصطلح من جزئين Pars بمعنى جزء والثاني Conpore وتعني القيام بـ وبالتالي المشاركة تعني to take part أى القيام بدور معين.[1]

وجاء تعريف كلمة مشاركة في اللغة العربية كما يلي أن أصل الكلمة مشاركة جاءت من كلمة الشركة أو الشرك (بكسر الشين) إي بمعنى قد تشاركا أو شارك أي شارك أحدهما الآخر، وهي تعني المشاركة والشريك هو المشارك، وجمعها شركاء والشريكة وجمعها شرائك والشركة تكون في البيع والميراث.[2]

يدخل العديد من المفكرين موضوع المشاركة السياسية ضمن نطاق الديمقراطية والمشاركة غي القرار والسلطة وليست الغاية منها توزيع المناصب بغية الإرضاء الشكلي للجمهور بقدر ماهيا مساهمة في إدارة الشؤون العامة.

عرفها صامويل هنتنغتون على أنها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان النشاط فرديا، أو جماعيا، منظما، أم عفويا، أم متواصلا، أو منقطعا، سلميا، أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعالا أم غير فعال

فإنه من خلال هذا التعريف أعتبر المشاركة السياسية أحد أهم عوامل التنمية السياسية، ذات العلاقة المتلازمة مع المأسسة السياسية كما أن الاستقرار السياسي يكون بإيجاد المؤسسات سياسية وأحزاب تعمل على تنظيم عملية المشاركة وتوسيع دائرتها.[3]

إذن فهي على هذا الأساس تمثل في حق الموطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، ثم تبقى العملية دائرية كلما كانت مخرجاتها غير متوافقة وتطلعات الجماهير بل هناك من يذهب بعيدا في تدعيم هذا الإتجاه الذي يعيد للموطن البسيط مكانته الت كلفها له. الديمقراطية بمعناها اليوناني الأول "حكم الشعب " في إطار ما يمكن أن نصطلح عليه بديمقراطية الفقراء أو الديمقراطية التشاركية[4]

لا يمكن القول أن المشاركة السياسية اكتشافا جديدا في علم السياسية وإنما هيا قديمة قدم مفهوم السياسة نفسه، فقد عبر عنها دوما بالقيام بالدور أو المساهمة في أحد أوجه النشاط العام، وعليه فقد ارتبط المعنى اللغوي للمفهوم بتأسيس المجتمع السياسي ووجود مجال معين للعمل العام، ولذلك فقد استبعدت المواقف المعبرة من العنف والمصالح

[1] سعاد حفاف، المشاركة السياسية وشرعنة السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتورة، جامعة الجزائر، 2015 ص23

[2] ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراية نظرية، ص 5

[3] ابرادشة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوامل الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2020، ص361

والأهواء الشخصية من دائرة المشاركة، وهو ما عبر عنه الفقه السياسي التقليدي بمصطلحات من قبيل الفوضى و الاستبداد وحالات الطبيعة الأولى

إن إشكالية فهم المشاركة السياسية استمرت باعتبارها أحد التحديات الكبرى في النظرية السياسية الحديثة، وهو ما يتضح من اختلاف الفقه في تحديد ما يدخل في إطار المشاركة السياسية، ففي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي كان محور دراسات المشاركة السياسية يتمثل في التصويت في الانتخابات بشكل أساسي، بيد أن ذلك انتقل إلى دائرة أوسع من التصويت مثل الترشح للمنصب العام، المشاركة في الحملات الانتخابية، والتبرع بالجهد والمال، وفي مرحلة لاحقة أضيفت المظاهر الغير تقليدية للمشاركة السياسية مثل أعمال الاحتجاج والعنف والمظاهرات السياسية.

وقد نادى الكثير من الكتاب بتوسيع دائرة المشاركة السياسية وعدم إقتصارها على الظاهرة الانتخابية، إننا لا يمكن أن نتجاهل اليوم أهمية الأعمال الإحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة وكذلك المظاهر السياسية المرتبطة بإستخدام الانترنيت في مجال المشاركة السياسية، في هذه الحالة تشمل كل شيئ أي شيئ.[5]

تعرف بأنها عملية يمارسها الأفراد بهدف التأثير في قرارات القائمين على السلطة وهي أيضا عملية مساندة أو معارضة لقيم سياسية معينة، وحسب السيد عبد المطلب غانم فالمشاركة السياسية درجات تتمثل في تقلد منصب سياسي، السعي نحو منصب سياسي، العضوية الإيجابية أو السلبية في تنظيم سياسي، المشاركة في الاجتماعات السياسية والمظاهرات والتصويت والاهتمام العام بالسياسية، وتنجم المشاركة السياسية عند عدم تمكن افراد المجتمع من المساهمة في احد هذه الجوانب وبالتالي في الحياة العامة لبلادهم[6]

الفرع الثاني: موضوع المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية هي أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دواة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء ومن خلال أيضا المؤسسات الشرعية التي تشجع وتسير اللقاءات، والتجمعات السياسية والتواجد الحزبي، أو التنظيمي، وحق وضع الملصقات، والقيام بالإتصالات وغير ذلك، ويسهم تشجيع المشاركة السياسية في تطبيق الشرعية السياسية مما يجعل الإنسان كائنا سياسيا.

ويشير شومبيتيور Schumpete وكذلك المنظرون الانجوساكسون من روبيرت داهل إلى جبريال الموند Gabriel Almond وسيدنس فيربا Sidney verba وكذلك ألبيرت هيرشمان Albert Hirshaman إلى تقلص المشاركة السياسية التي تتطلب اقتراعا جماهيريا واسعا حيث يفصل البعض التجمعات الصغيرة وعند محاولة شرح ذلك التقلص اتضح أن الخطورة لا تكمن في عدم الاشتراك في الاقتراع العام ولكن في هروب الهدف الذي من أجله يبحث المواطن ويسعى إلى المشاركة، ومن ذلك المنظور يصبح الانخفاض في الاقتراع العام ليس هو كل المشكلة وهذا ما حدث في فرسا وسويسرا والويلات المتحدة الامريكية ولكن مازال الموطن الراشد يفضل المشاركة السياسية

[5] حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية اشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1، سنة 2011
[6] نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب، المركز الديمقراطي العربي، 2017

في إشكالية الأخرى مثل المسيرات، المظاهرات، حماس اللوبي داخل الجمعيات المحلية ومن خلال منظور انجيلهارت هناك أشكال جديدة مثل الاعتصام والمقاطعة.

وللإجابة على السؤال الذي يفرض نفسة، لماذا يقوم علماء الاجتماع بدراسة المشاركة السياسية، فيجب التأكيد على أن المشاركة جزء لا يتجزأ ولا ينفصل عن مفهومات الديمقراطية الأخرى كالمجتمع، وسيادة الشعب، ومناقشة القوانين أو تعديلها، كما أن المشاركة السياسية تعد مقياس لنمو الحكومات الديمقراطية وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإدارية التي يشارك الافراد بمقتضاها في اختيار الحاكم وصياغة السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الافراد في مختلف مستويات النظام السياسي.[7]

الفرع الثالث: أشكال المشاركة السياسية

إن البحث في أنواع المشاركة السياسية لا تتوقف عند الانتخابات وإنما يؤخذ بنظر الإعتبار غيرها من الأشكال ومرد ذلك هو الشكل المتغير لمفهوم المشاركة السياسية، ففي ظل المبادئ الديمقراطية، تعد الانتخابات امتياز دستوري ووسيلة للتعبير بالنسبة للأغلبية الصامتة من المواطنين الذين لا يحتجون ولا يتكلمون في مختلف التنظيمات والفضاءات ماعدا الانتخابات، ولكن غياب الانتخابات لسبب أو لآخر فيتبع مفهوم المشاركة السياسية ويمتد ليتضمن ثلاثة أشكال أخرى غير الانتخابات.

وفي الوقت الذي تعتمد عليه المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مشاركة المواطنين ومدى توفر الآليات أمامهم فإنها تتوقف على إدارة المواطنين من حيث اقدامهم عليها أو امتناعهم عنها تبعا لرغباتهم وميولهم للعمل السياسي واستنادا لهذا يمكن التمييز بين:

1. المشاركة السياسية المستقلة: وهي النابعة من الإرادة الذاتية للفرد.
2. المشاركة السياسية المعينة: وهي ليست لإرادة المواطن تأثير فيها ولكن قد يدفع أو يجبر تبعا للتوجهات الفكرية والعقائدية.

وبالتالي فإن سمة النوع الأول الطوعية والإيجابية وبالتالي الديمقراطية ويلازم هذا المجتمعات المتقدمة من دون تمييز بين افرادها سواء كانوا ناخبين أو ناشطين في منضمات سياسية أو نقابية .

ويسهم المشاركون هنا في إحداث تغيرات واضحة في النظام السياسي ويبنى هذا النظام على عدة ركائز:

1. خضوع النظام السياسي لصوت الشعب بإرادته وانتمائه.
2. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها والسعي إلى التوسيع فيها.
3. قدرة النظام السياسي بالمشاركة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث يكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطالبها دون استبعاد.

[7] سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، 2005، ص 17

4. تمثيل سرائح المجتمع كافة وبمختلف توجهاتها السياسية وانتمائها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

اما النوع الثاني فهو يقوم على أساس مشاركة غير ديمقراطية ليس لإرادة الموطن دور فيها وتأتي بالإجبار وتعبئة قطاعات واسعة من الجمهور لإسناد القرارات السياسية وإضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والاحتفالات ولا تعبر الانتخابات في هذا وسيلة للمشاركة الحقيقية، وإنما أداة لتدعيم النظام السياسي ومواجهة الرأي العام الخارجي إضافة إلى عدم وجود معارضة قوية وعلنية ومن أبرز خصائص هذا النوع:

1. الاختلال في شرائح المجتمع
2. تعد هذه المشاركة على انها شكلية ومرحلية وغير فعالة وسلبية

وعلى الرغم من أن الفهم العربي العام للمشاركة السياسية مزال مقتصرا على حق التصويت والانتخاب، غلا ان قواعد اللعبة السياسية في الغرب قد تجاوزت هذه المقاربة بعصور بحيث أصبحت عملية التصويت تميل الدرجة الأخيرة من درجات أو أشكال المشاركة العشرة، وعلى العموم فغن للمشاركة السياسية درجات اتفق على صياغتها بصفة خاصة كل من الأساتذة ماكلوسكي وفيربا وناي وروش وهذه الدرجات كالآتي

1. تقلد النصب السياسي
2. السعي لشغل منصب سياسي أو إداري
3. العضوية النشطة في تنظيم سياسي أو شبه سياسي
4. العضوية العادية في تنظيم سياسي أو شبه سياسي
5. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة
6. المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية
7. التصويت [8]

المحور الثاني: الحراك الشعبي 22فبراير 2021 باعتباره أحد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر

إن من لا يعرف الشأن الجزائري، ربما يتبادر إلى ذهنه عند مشاهدته الحراك الشعبي لـ 22فبربير 2019 التساؤل عن سبب خروج أزيد من 16 مليون مواطن من مجموع 45مليون جزائري؟ ألم يكن مفروضا على الجزائريين التعبير عن رفضهم وتذمرهم من الأوضاع عبر الاطر السياسية والجمعوية والنقابية الممثلة لمختلف التيارات السياسية والفئات الاجتماعية والنخب؟

فشكليا هناك أزيد من 70 حزبا سياسي معتمدا، وأكثر من 120 صحيفة وطنية يومية في الجزائر تناقش الشأن السياسي، وعشرات القنوات التلفزيونية المستقلة نسبيا، وبرلمان تعددي، ومجالس منتخبة بلدية وولائية، حوالي 100 ألف جمعية معتمدة بمعنى آخر ظاهريا متوفرة للتعبير من انشغالات المواطن الجزائري، ولكن هاته الأطر غير مفعلة

[8] ابرادشة فريد، اشكالية المشاركة السياسية في الجزائر، مرجع سابق الذكر.

وفاقدة للمصداقية لدى ذلك المواطن، مما يدفعه للخروج للشارع لحظة استياء عامة للتعبير عن سخطه ورفضه وهوا ما كان بالفعل في يوم الجمعة 22فبراير 2019

إن مصطلح "الحراك" بفتح الحاء اسم مشتق من الفعل الثلاثي حرك، ويعني الحركة التي تعبر عن كل مظهر عام من مظاهر النشاط وهي بذلك السكون، جاء في لسان العرب لابن منظور "حرك" الحركة ضد السكون، حُرك يحرك، حرك وحركة، قال الازهري يتحرك.

ان الحراك الشعبي مظهر من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتعبير الجذري، تتفاوت صوره من مجتمع لآخر، إلا أن طبيعة الحراك واحدة هي المطالبة بتغير النظام السائد وبناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة، وتصبوا لتحقيق الحرية وحقوق الإنسان، "يسير مفهوم الحراك الشعبي إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائد والممارسات السياسية وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود

ويقابلها في اللغة الإنجليزية لفظتين ذات مدلولين مختلفين نسبيا، فالحراك بمعنى Mobility تقصد به فعل التنقل من مكان إلى آخر أو من طبقة إلى أخرى، ألا أن هذا لا يتوافق مع الحراك الجزائري، وبالتالي يكون اللفظة التالية Movement هي التي تدل دلالة قوية على موضوعنا والتي يقصد بها الحراك السياسي والاجتماعي ضمن المكان نفسه[9].

الفرع الأول: تداعيات الحراك الشعبي 22 فبراير 2021

الحراك الشعبي/ الاجتماعي هو رد فعل من مجتمع تعرض لضغوط النفسية والاجتماعية، ظروف أحدثت شرخا في هوية افراد المجتمع الجزائري، وبين الأجيال المختلفة، وزرعت من ثقافته الجمود الفكري وحوربت كل المحاولات الهادفة للتغير والتجديد، إلا أن الضغط انتج حراكا شعبيا سلميا وحضاريا حتى أكثر المتشائمين لم يتوقع سلمته، بسبب الضرر الذي تعرض له الشعب عبر عقود من الزمن وهذا يعكس مدى وعي الشعب الجزائري وارتفاع مستوى الثقافة السياسية لديه، والدليل على ذلك هو وصول الحراك إلى جمعته العاشرة دون عنف رغم أن نفسية الشعب تضررت بسبب نظام فاسد لم يقم بدوه إتجاه مواطنيه، إلا أنه عبر عن غضبه ورفضه للواقع المتعفن بحراك سلمي، ووعي جمعي لما سيحدث أن استعمل العنف في الحراك الذي يعتبر متنفسا لكل أنواع الضغوط النفسية.[10]

يبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية وعصية على الفهم السهل بحكم تداعياته السريعة، فقد أسقط هذا الحراك مجموعة من المسلمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب وقد تمثلت تداعياته في:

1. يشكل الحراك السياسي علامة سياسية في تاريخ الجزائر بحكم زخمه واستمراريته منذ 22فبراير 2019.

---

[9] بحوص بوفنيك، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019 ـ دفاتر السياسية والقانون، المجلد13، العدد1، 2021، ص 392،393

[10] أحلام صارة مقدم، بن حوا مصطفى، 22فبرير الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد2، العدد6، 2019

2. اسقط الحراك واجب عن جميع المسؤوليات والاطر في جميع القطاعات بدأ بقطاع العدالة، وصولا إلى قطاع التعليم العالي والتربية.
3. اندمجت فيه أطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته وانتماءاته وهوا ما أعطاه بعدا شعبيا وشكل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته.
4. اعطى نفسا قانونيا ودستوريا للنقاش العميق لمفاهيم ترتبط بطبيعة السلطة السياسية وقواعد الانتخاب وحالات الاستقالة والشغور.

الفرع الثاني: دوافع الحراك الشعبي في الجزائر

بعد أن تطرقنا إلى الجانب النظري للمشاركة السياسية وكذا أشكالها ، بإضافة إلى تسليط الضوء على الحرا الشعبي في الجزائر22فبراير2019 فإن هذا الأخير يشكل أكبر عملية مشاركة سياسية في تاريخ الجزائر السياسي بعد عقدين من الزمن على الغياب السياسي، والقطيعة التي أعلنها الشعب مع السلطة الحاكمة في البلاد، وما ميز هذه المرحلة من ركود سياسي نظرا لما اتصفت به تلك المرحلة من تعفن سياسي وركود إقتصادي شديد كان المواطن أول المتضررين من السياسيات التقشفية، وكذال استشراء الفساد المالي في جميع المؤسسات المجتمع، الامر الذي سبب إحباطا للمواطن واكتسب حساسية من العمل السياسي، فأصبح أي شخص يحكي واقعه الاجتماعي المزري ويحمل السلطة المسؤولية في ذلك، بإضافة إلى إنعدام الثقة في المؤسسات الرسمية والغير الرسمية خاصة الأحزاب السياسية التي كانت الغائب الأبرز في الحراك الشعبي.

أولا: الدوافع السياسية

تعتبر إعادة ترشيح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة السبب الرئيسي في إشعال الحراك الشعبي، وهذا راجع إلى وضعه الصحي الذي لا يسمح بعهدة خامسة من جهة، وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري من جهة أخرى، مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى، وقد عملت العديد من الأ حزاب السياسية الموالية من أجل التسويق لترشيحه للعهدة الخامسة وذلك عبر ابراز ضلاله السياسي والثوري، وانجازاته الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ويقول في هذا الصدد الكاتب والسياسي الفلسطيني عدلي صادق عن الحراك الشعبي " أنه قد بدى واضحا أن الحراك الشعبي غير المتوقع بحجمه وقوة دفعه، وقد خرج من أعماق المجتمع متأثرا بواجهة الراي القائل أن الرئيس السابق قد اسيئ له عندما أرغم على الترشح بالضغوطات والترهيب والترغيب.

ثانيا: دوافع الفساد السياسي

شهدت الفترة الأخيرة فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والأيديولوجية، وأنشاء أحزابا موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، وهذا من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع، وهذا الوضع السياسي المتعفن الذي عمل النظام عبر عقود على ترويضه، وتهيئته مما افقده المصداقية، والشفافية حتى خسر ثقة المواطن

ثالثا: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية

على مدار 20 سنة من الحكم عمل النظام على فرض فلسفة التهدئة وشراء السلم الاجتماعي، وصناعة الوهم، ونشرها عبر قنوات كثيرة مثل وسائل الإعلام الأحزاب السياسية الموالية كما عمل النظام على ضرب وكسر عزيمة الشعب، من خلال نسر الفساد المالي والإداري والأخلاقي، بإضافة على انخفاض في أسعار البترول بشكل كبير سنة 2014 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2020 ومع تداعيات كورونا التي كان لها الوقع الكبير على الاقتصاد الوطني التي انت ضربة موجعة لاقتصاد يعتمد بشكل كبير على الريع البترولي مما فرض على الجزائر مرجعة سياستها الاقتصادية، فكانت أكثر المضررين بتراجع احتياط الصرف من العملة الصعبة وتوقف العديد من المشاريع الكبرى، تقليص عمليات التوظيف من مختلف القطاعات، هذا الوضع الاقتصادي المعقد اثر كثيرا على المواطن الجزائري خاصة فئة الشباب

بإضافة إلى عملية التحديث الاجتماعي التي تعد تحديا للإستقرار السياسي، بحيث كان التحديث الإجتماعي الكبير الذي عرفته الجزائر خلال عهد الرئيس السابق، بغض النظر عن التكلفة المترتبة عليه وعلى الفساد الكبير وسوء التسيير بمنزلة إنجازات كبيرة يستطيع النظام السياسي الارتكاز عليها لتبرير سياسته، لكن الملاحظ هو ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على مواكبة عملية التحديث الاجتماعي المتسارعة التي تشهدها البلاد، حول ذلك التحديث الاجتماعي إلى عامل مقوض لديمومة النظام السياسي الامر الذي مهد لجملة من الاضطرابات، ويعد الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019 احد أبرز الدلائل على ذلك إذ اخرج الشعب الجزائري مطالبا بتغيير النظام السياسي من أساسه ولغاية اللحظة، تمكن الحراك من ازاحة بوتفليقة والعديد من رموز النظام السابق، ولازال الحراكيون يطالبون بإحداث القطيعة تامة من كل مؤسسات النظام التي فشلت فشلا ذريعا في التكيف مع التطورات الاجتماعية الكبيرة التي تشهدها الجزائر.

تعرض الاقتصاد الجزائري لهزة عنيفة خلال العام الماضي بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط ما نتج عنه عجز تاريخي في موازنة 2021 إذ بلغت 22مليار دولار، ويقول خبراء أن الازمة المزدوجة دفعت بالسلطات الجزائرية اغلى تقليص الانفاق الحكومي بولق النصف تقريبا وتجميد مشاريع في عدة قطاعات، وامتدت اثار الازمة لتطال أسعار المواد الاستهلاكية على اختلافها وستكون الحكومة امام رهان إطفاء لهيب الأسعار التي اشتدت وطأتها منذ شهر، والتي تدهورت معها القدرة الشرائية ولم تسلم العملة من تبعات الازمة إذ بلغت مستويات قياسية من الانهيار أمام الدولار بنحو142 دينار على أن يتقهقر ليصل إلى 149 دينار في العام المقبل، كما تتوقع السلطات انخفاضا بوقع 5% من قيمة العملة المحلية كل عام، خلال الأعوام الثلاثة المقبلة مقارنة بالعملة الأجنبية، وبحسب بيانات بنك الجزائر المركزي بلغ سعر صرف الدينار مطلع يونيو الماضي مستوى 134 مقابل الدولارو160 مقابل اليورو.[11]

بإضافة إلى ذلك تواجه الجزائر اختلالات مالية كبيرة، زاد إجمالي الدين الحكومي بشكل كبير من عام 2017 ليصل إلى 27% من إجمالي الناتج المحلي وبحلول نهايو العام 2017 من المتوقع أن إلى 33 % من عام 2018 كذلك قدر عجز

[11] الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة، جريدة العرب، الأربعاء 2021/07/14، ص 11

الميزانية بنسبة 7,8% من اجمالي الناتج المحلي في عام2019 منخفضا من 15,3 % في عام 2015 كما وصل عجز الحساب الجاري إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 ، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 9,3% في عام 2018 وذلك في ضل غياب أي سياسية لزيادة الواردات تزامنا مع انخفاض الكبير في إيرادات الصادرات منذ عام 2014.

رابعا: هشاشة مؤسسات الدولة وتراجع ثقة المواطنين فيها

كان هذا التحديث أيضا سببا أساسيا في تعميق الهوة بين الشعب ومؤسسات الدولة هي عهد الرئيس السابق وبعد الحراك22 فبراير بحيث فشلت في بناء مؤسسات سياسية قوية بشكل يجعلها قادرة على الاستجابة لمطالب الاجتماعية المتغيرة واستيعاب توسع المشاركة السياسية للمواطنين نتيجة للتحديث الاجتماعي، وإكساب ثقة المواطنين للتعبير عن انشغالاتهم واحتجاجاتهم من خلالها،[12] باستثناء مؤسسة الجيش والأمن التي تبقى تتمتع بالشرعية ومصداقية لدى المواطنين، فإن درجة ثقة المواطنين في باقي المؤسسات الدولة ضعيفة جدا، وهذا ما أظهرته النتائج البارومتر العربي عام 2017، أذ أن أكثر من 75%من الجزائريين يثقون في مؤسسة الجيش، وحوالي 60% يثقون في مؤسسة الشرطة، ولكن أقل فقط من 40% يثقون في الحكومة والقضاء، أما البرلمان الذي يمثل أهم مؤسسة تمثيلية في البلاد والتي تمارس سلطتها باسم الشعب والممثل له والمتحدثة باسمه فهي الأقل نسبة بـ 18% من ثقة المواطنين إلى جانب الأحزاب السياسية التي لم تحصل إلا على 14% التي كانت أهم الغائبين عن الحراك الشعبي.[13]

أما الأحزاب السياسية فقد تباين حجمها واعدادها وفقا لقبول الشعب الجزائري لموفقتها وتأييد الشعب لها فقد كشف الحراك الشعبي عن افتقار الأحزاب السياسية للقواعد الشعبية، التي كانت تتفاخر بها في الندوات الصحفية والأرقام التي كانت تعلنها في مواعيد الانتخابات عن نسبة المشاركة المواطنين، فقد وصل الأمر إلى طرد بعض ممثلي الأحزاب في المسيرات رغم محاولاتهم للتقرب من الحراك الشعبي بحيث اقتصر دورها على التصريحات وردود فعل كوادرها، ومحاولاتهم توجيه الحراك الشعبي نحو مسار سياسي توافقي لمرحلة انتقالية أو عبر ممارسة الدور التقليدي بالترشح للانتخابات.[14]

لم يكتفي الحراك الشعبي بمطالبة أحزاب الموالاة بالرحيل بل طالب بمحاسبتها ومعاقبتها وثمة من طالب بعزلها نهائيا عن الحياة السياسية حتى لا تنتقل عدوى الفساد إلى مرحلة ما بعد بوتفليقة، لقد انسحب اغلب رموز هذه الأحزاب وامتنعوا عن الظهور العام، وزاد تورط قيادات أحزاب الموالاة في قضايا فساد، واعتقالهم والتحقيق معهم تحضيرا لمحاكمتهم، من اضعاف موقفها في البداية ثم التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها في الفساد، كما حدث مع جمال ولد عباس(الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني)، واحمد اويحي(الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي) وغيرهما،

[12] صادق جمال، إشكالية العلاقة بين التحديث والإستقرار السياسي الحالة الجزائرية نموذجا، 2019

[13] البارومتر العربي، كيف يقيم المواطنون في الجزائر المؤسسات العامة وهدى إهتمامهم بالسياسة، الدورة الرابعة 2017

[14] سارة عبد السلام الشريبني، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال إقتراب الجماعة، المركز العربي الديمقراطي، شوهد https://democraticac.de/?p=64673

ولاحقا جرت محاولات لإنقاذ تلك الأحزاب لاختيار قيادات جديدة، لكنها ظلت مع ذلك مرفوضة من جانب الحراك الشعبي، وغدت أيضا مستبعدة من جانب السلطات الفعلية الحاكمة التي اخذت تدعو إلى تأسيس لجزائر جديدة [15]

فحسب مؤشر الحوكمة العالمي worldwide Governance Indicator لم تحصل الجزائر سوى على رتبة تساوي 30 من المئة على مستوى مؤشر فاعلية الحوكمة، وجلئت بذلك في المرتبة 12 على مستوى الدول العربية وهذا المعطى كفيل بان يفسر سبب عدو رضى المواطنين الجزائريين على أداء حكومتهم حسب نتائج البارومتر العربي.

انتشار ظاهرة الفساد على نطاق واسع حيث جاءت الجزائر في المرتبة 104 عالميا برصيد 36 نقطة فقط على مستوى مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية لسنة 2020 [16] واجعل للفساد دورا محوريا في زعزعة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، وهو أن العديد من القضايا الفساد، الملاحظ من خلال هذه النقاط أن ثنائية الفساد وسوء التسيير كانت المفوض الأساسي لانطلاق الحراك الشعبي بتغيير تلك المؤسسات التي تحولت من اطار شرعي ضامن لمحاسبة المسؤولين إلى أداة لممارسة و شرعنه الفساد [17]

الفرع الثالث: محرجات الحراك الشعبي

جاء الحراك الشعبي 22 فبراير 2019 نتيجة للتراكمات التي تحملها الشعب طيلة ثلاثة عقود من الزمن أحدثت القطيعة بين الشعب والسلطة الحاكمة، وجاء الحراك كنتيجة لهذه التراكمات وكذا العديد من الأسباب التي اتيت على ذكرها إضافة إلى دوافع أخرى لم يسعنا المقام لذكرها جاء الحراك وبا تميز به من أجل تغيير الأوضاع القائمة في البلاد ووضع حد لعجلة الفساد التي نخرت مؤسسات الدولة

مع تطور الحراك واستقطاب لعدد من القطاعات السياسية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية، بدأت دائرة المطالب تتسع لتتجاوز رفض العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة إلى مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية، من خلال استحضار مجموعة من الشعارات والخطابات التي أطلقها المحتجون على امتداد التراب الجزائري، يمكن القول، أن ثمة مطلبين اقتصاديين أساسيين طرحا بقوة: أولهما يتعلق بمكافحة الفساد، وثانيهما يتصل بالانتقال من اقتصاد الريع النفطي إلى اقتصاد منتج ومتطور ومنفتح. [18]

إن من أهم المكاسب التي حققها الحراك الشعبي في الجزائر نجملها في النقاط التالية:

1. إلغاء الانتخابات في 11 مارس 2019 تمت بالضغط من الشارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية.
2. القضاء نهائيا على العهدة الخامسة
3. أرجاء سيناريو انتخابي مزور وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية

---

[15] المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، فبراير 2020، ص13

[16] منظمة الشفافية العالمية، Trancparency.org ، 2021

[17] صادق جمال، إشكالية العلاقة بين التحديث والاستقرار السياسي، مرجع سابق

[18] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، مرجع سابق

4. وضع تحديد واستمرار تسيير شؤون الدولة باسم الرئيس المحتجز
5. لفت انتباه العالم ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلميته رغم ما مر به المجتمع الجزائري من سنوت عجاف وإرهاب

يعتبر استمرار الحراك على الرغم من سلميته، عن وجود ازمة يعكسها عدم رضا المحتجين خصوصا على المستوى تلبية جزء مهم من المطالب المرفوعة، وهو الوضع الذي يعتبره البعض عاملا يؤثر سلبا في الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن فضاءات مستقرة وآمنة، وقد أكد الكثير من الخبراء في المجال الاقتصادي ان الاحتجاجات المنتظمة سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي للبلاد مع تخوفات التي يبديها المستثمرون الجزائريون والأجانب في ظل هذه الأجواء.

في خضم المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتزايدة انتشرت رؤيتان، الأولى متشائمة ترى أن الاقتصاد الجزائري مقبل على أزمات عميقة ستعقد الأوضاع أكثر في غياب رؤية استراتيجية محددة، والثانية اقل تشاؤما ترى إمكانية تعلب الدولة على مختلف الإشكالات المطروحة في هذا الصدد بشرط تبني سياسيات رشيدة يقوم عليها مختصون أكفاء، بينما يبدي اخرون تخوفات جدية بشأن المستقبل، قياسا بالتركة التي خلفتها السلطة في الجهتين الاقتصادية والاجتماعية، وان القرار الاقتصادي القادم يتوجب أن يكون حكيما ورزينا والا كان مصيرها الانهيار.

المحور الثالث: واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي في ظل الاستحقاقات الانتخابية

إن غياب المواطنة والانتقاص من حقوق المواطن أو الاعتداء عليها أو مصادرتها، جعل الكثير من المواطنين يعيشون عزلة ولا مبالات، ودخلوا في حالة من الاغتراب والمتمثل في الاغتراب السياسي الذي يحرم المواطنين والمجتمع من تفعيل اهم عملية للتعبير والإصلاح والمتمثلة في العملية الانتخابية.

إن المواطن الجزائري وعلى غرار نقية الشعوب العربية، بات يشعر باغتراب و اللامبالاة بشان القضايا التي تثار حوله والمتمثلة في العزوف السياسي بمختلف مظاهره مثل (عدم الاقبال على الانخراط في الأحزاب، عدم حضور الندوات السياسية الامتناع عن التصويت في الانتخابات)، كما أن المواطن بات يميل إلى العزلة ويفقد الإحساس بانتماء, وفقد الرغبة بالمشاركة في القضايا السياسية في العزوف الانتخابي، الاستقالة من الشأن السياسي، السخرية السياسية من الوضع القائم.

بوعث اللامبالاة السياسية

على الرغم من الاثار الإيجابية للمشاركة السياسية على شخصية المواطن وعلى السياسية العامة، يميل بعض المواطنين إلى اللامبالاة ويعود ذلك لأسباب عديدة منها ذاتية شخصية ومن أهمها غياب الحافز أو الدافع قد يساعد على ظهور الميل إلى اللامبالاة السياسية حيث يشعر الموطن بعدم الانجذاب نحو العمل السياسي، ويتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة، كون ذلك النشاط لا يتيح له اشباعا عاجلا، وكذلك فقدان الاهتمام بالمكانة أو الموقع، ولانعدام قدرة المواطن على تحمل المسؤولية الشخصية أو الشعور بالخوف وعدم الامن فضلا عن مدى الوعي والفهم لأهمية النشاط

السياسي، كان ينظر المواطن إلى النشاط السياسي على أنه يشكل تهديدا لبعض جوانب حياته أو قد يؤثر على علاقته بالأخرين، فيرى أن اللامبالاة أكثر ملائمة لحياته.

وقد يكون اللامبالاة بفعل عوامل سياسية منها الاغتراب السياسي، أو عدم الثقة في القيادات السياسية أو لعدم الوفاء النسق السياسي لحاجاتهم الضرورية، وفي كثير من الحالات تكون اللامبالاة تعبير عن موع من الاحتجاج السلبي على سياسة ما أو واقع سياسي معين وتحدث هذه الحالة عندما المواطنون المعنيين إلى حالة خيبة الامل أو الإحباط في مواجهة الظروف السياسية المعينة وذلك سواء بعدم القدرة على التكيف أو لوقوع الأطراف المعنية تحت تيار عارم من الإكراه أو الاجبار المادي والمعنوي.[19]

الفرع الأول: واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة لدي صناع القرار نظرا لانعكاساتها المختلفة على النظام السياسي وعلى مصداقيته، وقد تجسدت هذه الازمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية ومن بينها الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور لسنة 2020 والانتخابات التشريعية 2021.

إذ لا زالت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من المواضيع التي لازالت تشغل بال المسؤولين الجزائريين في كل استحقاق انتخابي والتي لها اثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة وعائقا حقيقيا امام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الازمة هو عزوف الجزائريين عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية الناتج عن ايمان الناخبين لعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي هذه الازمة وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الرسميين والغير رسميين من وسائل اعلام كالتلفزيون والإذاعة وغيرها ، وكذا مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل وإرساء المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات إلا أنها ماتزال قائمة في المجتمع الجزائري.

وفي هذا السياق يقول عبد الحميد مهري في تصريح لجريدة الخبر في الإجابة على سؤال جوهري هوا لماذا لا انتخب حيث قال " لم أشارك في الانتخابات التشريعية مع غيري من المواطنين انطلاقا من قناعات شخصية قد اشترك فيها مع غيري من المواطنين انني لم أكن باختصار مطمئنا عندما انتخب، انني اؤدي واجب الاختيار الحر الذي يرتبط بالمواطنة أو انني اواصل السير في نفس الطريق الذي جبلنا بقوافل الشهداء، أو انني اساهم في بناء مستقبل افضل للأجيال التي تأتي بعدنا.

لكن مقاطعة الانتخابات ليست قضية شخصية فقط بل هي ظاهرة اجتماعية لها اسبابها السياسية وانها بالتأكيد ليست برنامجا سياسيا يمكن أن يساهم في حل مشاكل البلاد ولكنها رسالة من المجتمع يجب على الذين بيدهم صناعة القرار أن ينزلوها منزلتها الصحيحة، وخصوها بقراءة سليمة تتجاوز النظرة اليها كمجرد شعارات ترفعها الأحزاب وشخصيات قد تختلف معها في الاتجاه أو الممارسة السياسية لان جوهر القضية هو لماذا يقاطع الناخبون الانتخابات من تلقاء انفسهم أو يستجيبون لدعوة المقاطعة؟

[19] حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020، ص43

هناك أسباب عديدة ساهمت في تضخيم ظاهرة المقاطعة منها:

1. غياب النقاش الحاد حول التحديات الداخلية والخارجية الحقيقية التي تواجه بلادنا، والالتفاف عليها بعموميات غامضة، ومحاولة الفوز بالمصداقية عن طريق دغدغة المشاكل اليومية للمواطن
2. تقديم صورة عن الانتخابات التشريعية في جميع مراحل ومستويات تحضيرها بأنها في الأساس عملية ترمي للإبقاء على الحكم القائم وترميم السدود التي أقيمت للحيلولة دون تطويره أو تغييره.
3. الاعتقاد السائد بأن المشاركة في الانتخابات واختيار نواب جدد مهما كانت كفاءاتهم في ظل نظام القائم لا يقدم ولا يؤخر شيئا.
4. صحيح أن تزوير الانتخابات بالمعنى التقني التقليدي للكلمة لم يعد هو العامل الأساسي الذي يكيف نتائجه، ذلك أن السلطة دجنت الساحة السياسية كما تريد طيلة سنوات عديدة، وبطرق ووسائل مختلفة، إلى حد يمكنها من مخاطبة السحب الانتخابية، أمطري حيث شئتي سيأتيني خراجك.
5. أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات، الذي اتسع بشكل ملحوظ، يعكس الطموح إلى تغيير سياسي عميق أصبح اليوم حلما مشتركا بين جميع شرائح المجتمع، رغم الاختلاط هذا الحلم بما يشبه اليأس من حدوثه في المنظور القريب.

فمتي يدرك المسؤولون وأصحاب القرار أن معطف نظام الحكم لم يعد يتسع للمجتمع الجزائري اليوم ."[20]

أزمة المشاركة السياسية في الجزائر

فهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء للصفوة إلى وضع العراقيل امام المتطلعين على إلى المشاركة/ من جهة وشيوع الامية ، وأستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب، وتصبح المشاركة السياسية أزمة من الازمات "التنمية السياسية" عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو آخر وفي وقت أخر وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا لمركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب على مطالب القوى الصاعدة ولاريب ان كل ما يؤدي في تغيير المجتمع ماديا، كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الراعية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.

إستنادا لما تقدم فإن المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي:

1. ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم
2. عدم الاستجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة

تنبع أزمة المشاركة السياسية عن عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تغزو هذه الازمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الازمة وهي في حقيقة الامر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الازمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي،

[20] عبد الحميد مهري، لماذا لم انتخب، جريدة الخبر، الجزائر 19ماي2007، ص5

مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، فظهور ازمة من هذه الازمات لا يعني انها بعينها الازمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الازمات بعبارة أخرى أن كل ازمة أو أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض.[21]

الفرع الثاني : المشاركة السياسية في ضوء الانتخابات الرئاسية واستفتاء الدستور

أسهمت اسقف المطالب السياسية المتفاوتة لدى كل تيار سياسي داخل الحراك الشعبي، وعلى مدار أشهر منه في تقسيم الساحة السياسية إلى تيارين بارزين، يحمل كل منهما تصورا لحل الازمة السياسية بناءا على متغيرات تحكم سلوكه السياسي، أهمها متغير بقاء/زوال رموز النظام السابق وخصوصا تلك التي اخذت على عاتقها تسيير المرحلة الانتقالية وفقا لمنطوق دستور 2016 إضافة إلى متغير الاستمرارية/ القطيعة مع نظام الحكم ككل والتأسيس لمنظومة سياسية جديدة.[22]

جاءت انتخابات 12ديسمبر 2019 الرئاسية في سياق يتسم بإستقطاب حاد في الرأي العام الجزائري، بين مؤيد دعوة المؤسسة العسكرية للذهاب إلى انتخابات الرئاسية بوصفها الحل الأمثل للأزمة السياسية الراهنة ومعاريضها بحجة أن الظروف التي سبقت تنظيمها لا تسمح بتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة، خاصة في ظل يقاء حكومة الوزير الأول نور الدين بدوي الذي عينه بوتفليقة قبل استقالته، والمتهم بتزوير انتخابات سابقة في عهده، علاوة على استمرار الاعتقالات في صفوف الحراك الشعبي المعارض سلميا، والتي تندرج ضمن فئة اعتقالات الراي السياسي، وقد ساق الرافضون حجة آخري مفادها أنه من غير المجدي تنظيم انتخابات في ظل التضييق المنهج على الاعلام المستقل، في مقابل كان مؤيدو الانتخابات يحاجون بأن إجرائها في موعدها لا يتنافى وروح الحراك الشعبي، ففضلا عن الإنجازات التي تحققت والتي تأتي في مقدمتها استعادة الشعب الفضاء العمومي والقدرة على التأثير سياسيا في خيارات السلطة وقيام لجنة انتخابات نزيهة يمكن الحراك وينبغي له أن يستمر بعد الانتخابات وان يواصل ممارسة الضغط على السلطة من اجل إصلاحات اعمق واشمل.

وتجلى منطق رفض الانتخابات في اتجاه اخر هو مقاطعة أحزاب سياسية تقديم مرشحين عنها للانتخابات، تعلق الامر بالحزبيين الاسلامين "حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية، وفضلا عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، أضف إلى ذلك أن شخصيات سياسية وطنية عديدة قاطعت الترشح لهذه الانتخابات على غرار مولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق وطالب الابراهيمي وزير الخارجية الأسبق، واحمد بن بيتور، هم جميعا كانوا من الأسماء التوافقية التي كان ينتظر منها أن تقود الحوار مع السلطة الفعلية من أجل تجسيد مطالب الحراك الشعبي

[21] ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 جامعة باجي مختار، عنابة

[22] فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري قراءة في التحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي، شوهد في 2021/08/11 في الرابط https://democraticac.de/?p=70281

بالنسبة لموقف المؤسسة العسكرية لطالما نفت قيادة الأركان الجيش وجود أي طموح سياسي لدى قياداته، وفي 13 أكتوبر 2019، صدر قانون يحضر على متقاعدي الجيش ممارسة أي نشاط سياسي بما في ذلك الترشيح للانتخابات لمدة خمسة سنوات بعد توقفهم نهائيا في الجيش، وأكدت القيادات العسكرية، باستمرار أيضا أن الجيش يلتزم مهماته الدستورية وأن ما يقوم به خلال الفترة الراهنة لا يتعدى "مرافقة الحراك الشعبي" وتقديم الدعم اللازم لجهاز العدالة في حملتها ضد الفساد الذي استشرى في حقبة الرئيس بوتفليقة[23]

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية داخل الجزائر 41,13% أي ما يقارب(9747804) من إجمالي 24464161 مسجل على مستوى التراب الوطني وخارجه، وباحتساب نسبة التصويت خارج الجزائر التي بلغت 8,69% تكون نسبة المشاركة الإجمالية 39,83%، وقد أسفرت النتائج عن حصول عبد المجيد تبون على نسبة 58,38% ، وبلغت نسبة عبد القادر بن قرينة 17.38% ، وتحصل علي بن فليس على 10,55%، واحرز عز الدين ميهوبي نسبة 7.26%، وتحصل عبد العزيز بلعيد 6,66% ، وتباينت نسبة المشاركة بحسب الولايات بين نسب معتبرة وأخرى متدنية جدا، باستثناء ولايتي بجاية وتيزي وزو اللتين سجلتا نسبا تقارب 0% ، وسجلت باقي الولايات نسبا راوحت 57و30%، بينما سجلت الجزائر العاصمة سجلت 19% .[24]

من خلال الاستقراء في نتائج الانتخابات الرئاسية السابقة فهيا تعكس لنا الانقسام الحاد الذي شهده الشارع الجزائري بين مؤيد ومعارض لفكرة الانتخابات في تلك المرحلة من جهة كما تعكس لنا النتائج من جهة أخرى درجة العزوف الانتخابي لدى الشعب الجزائري الذي لازال يمارس سياسية المقاطعة ، وتدني مستوى المشاركة السياسية، على الرغم من أن الشارع الجزائري يوم 22فبراير 2019 خرج ما يقارب24 مليون مواطن يطالبون بالتغيير وفي النسبة التي تعادل الهيئة الناخبة المسجلة التي تغيبت عن الموعد الانتخابي، وهوا ما يقودنا لطرح السؤال مرة أخرى لماذا يواصل الشعب الجزائري المقاطعة السياسية مع السلطة؟ والاجابة الوحيدة لهذا التساؤل هوغياب الجانب الملموس والمادي من قبل السلطة التي إكتفت ولا تزال تمارس العادات القديمة بحيث تكتفي بتقديم الوعود الامر الذي أفقد المواطن الثقة في المؤسسات الرسمية وحتى الغير الرسمية وعلى راسها الأحزاب السياسية التي تعتبر الاطار السياسي الذي يمارس فيه الفرد حقوقه السياسية والتي أصبح يحسبها لصالح النظام.

طرح الرئيس عبد المجيد تبون وثيقته لتعديل الدستور في ظروف استثنائية ميزها انتشار جائحة كورونا، التي القت بظلالها من خلال إجراءات وقائية المتبعة على المسيرات الحراك الشعبي، حيث شهدت توقفا تقنيا لم يؤدي رغم ذلك إلى تنازل انصار الحل التأسيسي عن مطالبهم الأساسية التي واكبها رفضهم القاطع لخيار السلطة الدستوري وعدم الاعتراف بشرعية الرئيس، والذي بدا غير ملتفت لتصورات هذا التيار حيث أنه مضى- في خطته للخروج من اثار أزمة انتقال السلطة والتي كان التعديل الدستوري مرحلته القادمة.

[23] المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخاب، مرجع سابق.

[24] المجلس الدستوري، الإعلان رقم 03/إ،م،د/19 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1441هـ الموافق لـ 16ديسمبر 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.

وكان الرئيس عبد المجيد تبون قبل انتخابه يعتبر تعديل الدستور استجابة لمطالب الحراك، وسبيلا إلى" بناء ديمقراطية حقة ومحاربة الإقصاء والفساد"، كما أشار إلى أن الدستور الحالي "ثبت أنه غير قادر على حل الازمة التي مرت بها البلاد" أما بشأن حدود التعديل المقترح، فقد أكد الرئيس أنه "سيمضي إلى ابعد حد ولكن من غير المساس بتوجه الدولة الوطنية"، وشدد على أن الهدف من تغيير دستور البلاد وهو "وهوا ابعاد شبح كل الازمات عن البلاد في المستقبل من خلال سد ثغراته، والابتعاد نهائيا عن الحكم الفردي الذي يرفضه الجزائريون منذ استقلال البلاد"، وقد أشار أيضا إلى عزمه على إعادة تنظيم السلطة ومؤسسات الدولة وتقديم نظرة مغايرة لتوزيع الصلاحيات، ومراجعة أدوار المجالس المحلية مراجعة شاملة، ومحاربة المال الفاسد الذي يعكر الممارسة السياسية.

ولكن مسعى الرئيس الجديد تعرض لانتقادات المعارضة منذ البداية وذلك بسبب آلية المعتمدة في إعداد مسودة تعديل الدستوري فإنه كان يأمل قبل وضع المسودة النهائية، أن يلجأ إلى فتح نقاش سياسي ومجتمعي واسع، حتى يكون القانون الاسمى الجديد محل توافق بين مختلف التوجهات السياسية داخل البلاد، ويكون عاكسا على نحو خاص أمال الجزائريين الذين خرجوا للتظاهر رافضين الممارسات السلطوية السابقة، ومنددين بالفساد الذي دب في مختلف مؤسسات الدولة ومطالبين بدولة تستند إلى شرعية شعبية.[25]

وهوا ما عكسته نتائج الانتخابات على مشروع الدستور التي أجريت في الأول من نوفمبر 2020 والتي تلخصت نتائجها في أن نسبة المشاركة بقيت متدنية بحيث حققت نسبة 23,84% أي ما يعادل 5024239 من أصل 24 مليون ناخب مسجل، اسفرت نتائج الاستفتاء عن 66,80% صوتوا بنعم، والمصوتون بـ لا بنسبة 33,20%، هذه النتائج تعكس لنا مرة أخرى عن استمرار الشعب في رفض كل المبادرات السلطة باعتبارها لا تعكس مطالب الحراك الشعبي.

ولعل المؤشر الوضح الذي يدل على وجهة الاستفتاء الدستوري نحو تمريره يتمثل في كون لا شيئ قد يتغير عن السابق في ما يتعلق بمسار العملية الانتخابية برمته، والذي تحدده السلطة في غياب هيئة مستقلة فعليا للانتخابات، ووفق أساليب مختلفة، فهي تعول بالدرجة الأولى على وعائها التقليدي الحاضر في جميع استحقاقاتها الانتخابية، في مقابل مقاطعة راديكالية واسعة، ما يتيح للسلطة في كل موعد انتخابي تمرير مشاريعها بسهولة وبنسب مشاركة متوسطة، الامر الذي يجعلها في النهاية مقبولا محليا وبوسعها صنع شرعية للنظام الجزائري.[26]

الفرع الثالث: قراءة في واقع المشاركة السياسية في انتخابات التشريعية

شهدت الانتخابات التشريعية لـ 12 جوان 2021 في الجزائر الكثير من الظواهر السياسية أهمها العزوف الانتخابي الكبير الذي ميزها عن غيرها من الاستحقاقات السابقة، كونها تشكل انتخاب لأهم سلطة في الدولة وهي

[25] عبد الله هوادف، مسودة تعديل الدستوري في الجزائر سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2020

[26] فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري في تحولات المشهد السياسي، مرجع سابق

السلطة التشريعية، على اعتبار أن الانتخابات هي احدى الآليات الرئيسية في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي ومؤشر لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع تضفي الشرعية على المؤسسات السياسية وتفرض التداول على السلطة بالطرق السلمية وتجدد النخبة الحاكمة، كما طرحت الانتخابات الأخيرة العديد من التساؤلات، لماذا كانت الحملة الانتخابية منعدمة المشاركة؟ ولماذا تدنت نسبة المشاركة بهذا الحجم رغم عملية التجديد التي تعرفها الجزائر؟

قانون الانتخابات وسياقها

جرت الانتخابات التشريعية بموجب قانون الانتخابات الجديد الذي صدر في 10 مارس 2021، والذي تضمنت مواده بعض الوعود التي كانت السلطة قطعتها على نفسها، مثل تمكين الشباب والنساء من المشاركة السياسية ومحابة المال الفاسد الذي طالما شوه العملية الانتخابية، فقد نصت المادة 191 على أن القوائم المتقدمة للانتخابات يتعين عليها "مراعاة مبدا المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص على الأقل نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وأن يكون لثلث مرشحي القائمة على الأقل مستوى تعليمي جامعي، كما حدد هذا القانون المصادر المسموح بها لتمويل الحملة الانتخابية(المادة 87) والتي عليها مجلس تابع للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات(المادة 26) عبر لجنة مراقبة مباشرة تمويل حسابات الحملة الانتخابية، كما تنص المادة 88 على حظر تلقي أي مترشح بصفة مباشرة او غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية ، أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية.[27]

أضف على ذلك تنص المادة 191 على أن يتم الانتخاب "بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي دون المزج ما يعني أن حظوظ المترشحين يفترض أن تكون متساوية، لأن نظام القائمة المفتوحة يمنح الناخب حرية ترتيب مرشحي القائمة الواحدة على عكس نظام القائمة المغلقة الذي يفرض على الناخب الترتيب الذي يحدده الحزب في القائمة.[28]

أم الحراك الشعبي، الذي تراجع نشاطه خلال عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) قبل أن يعود ويستأنف نشاطه خلال فبراير 2021 فقد شهدت مواقفه تباينا من موضوع المشاركة في الانتخابات ومن مبادرات السلطة عموما، فجزء منه يعتبر أن ما يجري ليس سوى عملية إعادة إنتاج النظام لنفسه عبر عمليات انتخابية لا تتحقق فيها شروط النزاهة، وتبنى جزء أخر من الحراك موقفا مغايرا، إذ يرى أن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع التمسك بالمسيرات الشعبية كآلية للاحتجاج واستمرا في المطالبة بالتغيير.

تنافست على مقاعد البرلمان 1483 قائمة أي ما يعادل (22553مترشحا) منها 646 قائمة حزبية تضم 10466 مترشحا، و837 قائمة مستقلة أي بمعدل 12085 مترشحا، وهذا ما يعكس الاختلاف الجديد الذي به قانون الانتخابات

[27] وحدة الدراسات السياسية، انتخابات الجزائر التشريعية، إعادة انتاج النظام، أم خطوة نحو الجزائر الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 يونيو 2021، ص 1

[28] المادة 191 من الامر 01/21 مؤرخ في 26 رجب 1442هـ الموافق لـ 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

الجديد، إن المفارقة هذه المرة هو الاقبال الكبير على الترشح في القوائم الحرة، وهذا ما يفسر التراجع الكبير في القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية التي لم تجد مكانا لها بعد الحراك، وعلى الرغم من ذلك غلا أن الاقبال على الانتخابات كانت تنذر به الحملة الانتخابية التي عزوفا شبه كلي عن الحضور الندوات التجمعات الحزبية مما دفع بعض الأحزاب إلى إلغاء تجمعاتها في بعض الولايات لغياب الجماهير عنها، حيث شكلت القوائم المستقلة ما يقارب 56% من إجمالي القوائم، في مقابل 44% من القوائم الحزبية، حيث كانت نسبة المترشحين أكثر بنسبة 54% على غرار المترشحين في القوائم الحزبية التي كانت أقل نسبة، إلا المفارقة في هذه الانتخابات هوا ما تضمنه قانون الانتخابات الجديد باشتراط المستوى الجامعي بحيث بلغت نسبة المترشحين الحاملين للشهادات الجامعية بـ 88% من حاملي الشهادات الجامعية.[29]

ولا تخلو الصورة العامة التي ظهرت عليها الحملة الانتخابية من دلالات مهمة، منها مثلا تركيز الأحزاب ومترشحي القوائم المستقلة على العامل القبلي في المدن الصغرى والارياف، خاصة أن التركيز في هذه المناطق لم يكن على البرامج السياسية، بل على إقناع الناخبين بالتصويت، أما في المدن الكبرى (ومنها الجزائر العاصمة) فقد مانت أنشطة الناخبين محدودة للغاية وقد تناولت وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد لقاعات فارغة وكانت هذه الظاهرة أكثر حدة في مدن منطقة القبائل الكبرى، المعروفة تقليديا بمقاطعة الانتخابات.[30]

أعلنت السلطة المستقلة للانتخابات في 15 جوان 2021 عن نتائج الانتخابات، التي لم تتجاوز فيها نسبة المشاركة حدود 23,03% وهي النسبة الأضعف مقارنة بالانتخابات الرئاسية 2019 (41%)، واستفتاء تعديل الدستور 2020 (23,7%)، حيث شكلت نسبة المشاركة 23% ما يعادل 5625324 صوتا من أصل 24مليون مسجل/ن كما كانت نسب المشاركة متفاوتة بحسب الولايات فهناك من الولايات سجلت نسب مشاركة تقارب 0%منها تيزي وزو وبجاية، حتى الجزائر العاصمة التي تشكل أمبر كثافة سكانية بلغت نسبة المشاركة فيها 2,45% ، من شأن نسب المشاركة المتدنية هذه أن تعيد العلاقة المتوترة أصلا بين الحراك الشعبي والسلطة إلى المربع الأول، إذ يرى الناشطون في الحراك فيها دليلا على افتقاد البرلمان الجديد للشرعية، في حين ستتمسك السلطة بشرعية العملية الانتخابية والمضي قدما في بناء "الجزائر الجديدة"، وكان الرئيس عبد المجيد تبون استبق إعلان النتائج بقوله أن نسبة المشاركة "لا تهمه كثيرا " وان ما يهمه هو أن من يفرزهم صندوق الاقتراع يحوزون الشرعية الكافية التي يمكنهم من ممارسة السلطة التشريعية.[31]

---

[29] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إحصائيات النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية 12جوان 2021/ الاطلاع عليها في 2021/08/14 على الربط-https://ina-elections.dz/%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa

[30] وحدة الدراسات السياسية، انتخابات الجزائر التشريعية، إعادة إنتاج النظام، أم خطوة نحو الجزائر الجديدة، مرجع سابق

[31] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إحصائيات النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية 12جوان 2021 على الرابط-https://ina-elections.dz/%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa

شهدت الانتخابات حصول القوائم المستقلة مجتمعة على 78 مقعدا أي ما نسبته 19,1% من مقاعد البرلمان، ويعد هذا تطورا ملحوظا مقارنة بنسبة 6% التي حققتها في الانتخابات عام 2017، غير أنه جاء أيضا أقل من التوقعات نظرا إلى ارتفاع نسبة المترشحين ضمن القوائم المستقلة (54%) وتراجع شعبية الأحزاب التقليدية التي يطالب الحراك الشعبي برحيلها، باعتبارها رموزا لنظام الرئيس بوتفليقة في مقابل ذلك سوف يضم البرلمان الجديد نسبة معتبرة من الشباب (34%) فضلا عن نسبة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية (75%).

الخاتمـــــــة

تعد المشاركة السياسية احد أهم الاليات لممارسة الديمقراطية وتكريس المواطنة فهي الوسيلة التي تجعل من المواطن فاعلا أساسيا في اتخاذ القارات المتعلقة به، وتجعل منه فاعلا سياسيا مهما يجسد من خلالها أفكاره وآراءه السياسية، ويكون بذلك في علاقة دائمة مع السلطة يمارس دور الرقابة على السلطة التي تحكم باسمه.

والمشاركة السياسية في الجزائر عرفت مسارا طويلا كان متعثرا في بدايته من تبني الجزائر التعددية السياسية هذا التعثر الذي جعل الشعب الجزائري يتخلى عن المجال السياسي كليا، إلى غاية الحراك الشعبي لـ 22 فبراير 2019 التي كانت نتيجة لثلاثة عقود ال العزلة السياسية، دفعت الشارع الجزائري الظروف الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها الظروف السياسية العهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة، يعتبر البعض أن الحراك الشعبي هو أكبر عملية مشاركة سياسية عرفتها الجزائر حيث خرج ما يقارب 24 مليون شخص إلى الشارع وهي اجمالي الهيئة الناخبة التي كانت ولازالت تتغيب عن كل موعد انتخابي.

أن المشهد السياسي بعد الحراك الشعبي تغير بحيث حقق جملة مهمة من المطالب التي خرج من أجلها منا إزاحة النظام السابق بداية من العهدة الخامسة إلى اقالة الحكومة إلا أن ذلك لم يشفع للسلطة في البلاد بل لم يقتنع الشعب بهذه التغييرات، ولم تكن بالحافز الكافي الذي يعيد للشعب ثقته بمؤسسات الدولة من خلال الاستمرار في عقلية المقاطعة والعزوف عن المشاركة السياسية وهوا ما لخصته نتائج الاستحقاقات الانتخابية التي تلت الحراك الشعبي والتي ترى فيها السلطة تحقيق لمطالب الحراك وانطلاقة في بناء الجزائر الجديدة، لكن جانب كبير من الشارع يرى أنها مراوغة سياسية وعملية لا عادة إنتاج النظام، بحثت عكست لنا نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات بشكل يبعث على القلق ويعيد العلاقة بين السلكة والشعب إلى المربع الأول للحراك، وخاصة أن جميع المؤشرات تصب في صالح السلطة السياسية في البلاد وذلك نظرا للازمات التي تعرفها البلاد في الآونة الأخيرة، من تبعات فيروس كورونا الذي كان الأكثر تأثيرا على كافة الأصعدة وما صاحبه من تراجع حاد في أسعار النفط مما أحدث هزة قوية في الاقتصاد الوطني وتراجع في مؤشراته، وتدني القدرة الشرائية للمواطن وزيادة الأسعار.

وبهذا فإن المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي زادت تدهورا وتراجعا واتسعت الهوة بين الشعب ومؤسسات الدولة وهذا ما يلخص لنا أن عملية المشاركة السياسية تحكمها العلاقة البراغماتية بين الشعب والسلطة بحيث أن المواطن لا يؤمن إلا بالجانب المادي الذي تحققه له السلطة من تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرعاية الصحية الجيدة غيرها، غلا أن الواقع الذي يعيشه الجزائري اليوم في ظل الازمات التي يعيشها يوميا واكتفاء السلطة بالمراقبة فقط

افقدها ثقة المواطن في مؤسساتها، وبالتالي فإن الواقع اليوم يصعب على الحكومة الحالية المضي قدما في بناء الجزائر الجديدة التي تعتبر احد أهم الوعود الانتخابية التي قطعها الرئيس تبون في حملته الانتخابية .

قائمة المراجع:

1. سعاد حفاف، المشاركة السياسية وشرعنة السلطة في الجزائر والمغرب دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوره، جامعة الجزائر، 2015.
2. ماجد محي آل غزاي، المشاركة السياسية الآليات والعوامل المؤثرة دراية نظرية.
3. ابرادشة فريد، إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بين عوامل الأحادية ومتطلبات التعددية، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد1، 2020.
4. حمدي عبد الرحمن حسن، المشاركة السياسية اشكالات عامة وقضايا نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1، سنة 2011
5. نوال مغزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر بين ضعف الوعي لدى الناخب، المركز الديمقراطي العربي، 2017
6. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين الشمس، 2005.
7. بحوص بوفنيك، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22فبراير 2019 ـ دفاتر السياسية والقانون، المجلد13، العدد1، 2021.
8. أحلام صارة مقدم، بن حوا مصطفى، 22فبريير الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد2، العدد6، 2019
9. الجزائر تواجه مشكلة البطالة بالمشروعات الصغيرة، جريدة العرب، الأربعاء 2021/07/14.
10. صادق جحال، إشكالية العلاقة بين التحديث والإستقرار السياسي الحالة الجزائرية نموذجا، 2019
11. البارومتر العربي، كيف يقيم المواطنون في الجزائر المؤسسات العامة وهدى إهتمامهم بالسياسة، الدورة الرابعة 2017
12. سارة عبد السلام الشربيني، تحليل الازمة الجزائرية 2019 من خلال إقتراب الجماعة، المركز العربي الديمقراطي، شوهد https://democraticac.de/?p=64673
13. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، فبراير 2020.
14. منظمة الشفافية العالمية، Trancparency.org ، 2021
15. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، مرجع سابق
16. حسين علوان البيج، المشاركة السياسية (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2020.

17. عبد الحميد مهري، لماذا لم انتخب، جريدة الخبر، الجزائر 19ماي2007.
18. ناجي عبد النور، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 جامعة باجي مختار، عنابة .
19. فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري قراءة في التحولات المشهد السياسي، المركز الديمقراطي العربي، شوهد في 2021/08/11 في الرابط https://democraticac.de/?p=70281
20. المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخاب، مرجع سابق.
21. المجلس الدستوري، الإعلان رقم 03/إ،م،د/19 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1441هـ الموافق لـ 16ديسمبر 2019 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب رئيس الجمهورية.
22. عبد الله هوادف، مسودة تعديل الدستوري في الجزائر سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2020
23. فريد بغداد، الاستفتاء على الدستور الجزائري في تحولات المشهد السياسي، مرجع سابق
24. وحدة الدراسات السياسية، انتخابات الجزائر التشريعية، إعادة انتاج النظام، أم خطوة نحو الجزائر الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 يونيو 2021.
25. المادة 191 من الامر 01/21 مؤرخ في 26 رجب 1442هـ الموافق لـ 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات
26. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إحصائيات النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية 12جوان 2021/ الاطلاع عليها في 2021/08/14 على الربط-https://ina-elections.dz/%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa/
27. السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إحصائيات النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية 12جوان 2021 على الرابط-https://ina-elections.dz/%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a7%d8%aa